

(مقال مراجعة موضوع)

البصم الموسوم (خصوصية التعويض عن الضرر المعنوي في القانون المدني الجزائري)

للباحثة مصعور فطيمة الزهرة

ملشور في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية صادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بالة

بالمجلد: 11، العدد: 02، السنة 2024

متوفر على الموقع <https://share.google/7ar9fOQkgIOQkb9cA>

مراجعة: م. كافي زغير شلون البدرى

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

dr.kafi@ced.nahrainuniv.edu.iq

أولا : هيكلية البحث

قامت الباحثة بتقسيم خطة البحث الى محورين تناول في المحور الأول ماهية الضرر المعنوي تناولت فيه تحديد تعريف الضرر المعنوي وبيان صور الضرر المعنوي ومدى قابلية الضرر المعنوي للتعويض تباعا . اما المحور الثاني احكام التعويض عن الضرر المعنوي تناولت فيه تحديد أساس الحق في التعويض عن الضرر المعنوي وشروط استحقاق التعويض ومعايير تقدير التعويض عن الضرر المعنوي وصور تقدير التعويض عن الضرر المعنوي تباعا. تناولت الباحثة تنظيم التعويض عن الضرر المعنوي في التشريع الجزائري وهو موضوع مهم عمليا ونظريا خاصة في الزمن المعاصر مع ازدياد القضايا المتصلة بالإساءة الاجتماعية والإعلامية وتأثيرها النفسي للسمعة عبر المنصات الرقمية .

وبالتحديد في المادة 182¹ مكررة من القانون المدني الجزائري ونص على التعويض عن الضرر المعنوي بالقانون 10/05 متعلق بالقانون المدني المعدل والمتمم للامر 58/75 فلم ينظم تنظيم شامل التعويض عن الضرر المعنوي واكتفى بذكر صوره وعرضت الاختلاف الفقهي حول طبيعة التعويض ووظيفته وتقديره , وقد قسم البحث الى محورين : المحور الأول ماهية الضرر المعنوي فخلصت الى تعريف الضرر المعنوي بانه الضرر المرتبط بالمصلحة الغير مالية المتصل بمشاعر الفرد واحاسيسه استنادا للتعريف الفقهي المتعددة التي عرفت الضرر المعنوي ومنها تعريف الفقه الإسلامي ((تفويت مصلحة غير مالية ملتزم بها كما في التزام امتنع الملتزم عن تنفيذ التزامه...))² وقد ذهب الفقه والقضاء الفرنسي الى الإقرار بالتعويض عن الضرر المعنوي حاله كحال التعويض عن الضرر المادي ولم تقارن الباحثة مع تشريعات أخرى كالقانون المدني الأردني او المصري لتوفير دعم للمقال , وفي الواقع وعند المراجعة وجدنا ان اغلب التشريعات الحديثة نصت على التعويض عن الضرر المعنوي خاصة مع تعدد وتنوع صوره الحديثة ونص المشرع المصري في المادة 222 من القانون المدني صراحة³ على شمول التعويض الضرر المعنوي على ان لا ينتقل الى الغير الا اذا تم الاتفاق عليه او بناء على طلب الدائن امام القضاء وينحصر الحكم بالتعويض عن الضرر المعنوي للأزواج والاقارب حتى الدرجة الثانية عن الالام النفسية التي تصيبهم جراء موت المصاب , ونصت المادة 267 من القانون المدني الأردني⁴ على شمول حق الضمان

للضرر المعنوي وكذلك نص المشرع العراقي في المادة 205 من القانون المدني⁵، ولم يعرف المشرع الجزائري الضرر المعنوي وكان الاجدر به تعريفه.

والضرر المعنوي قد ينشأ عن الاعتداء على حق مالي او غير مالي كالحق في الحياة والحق في سلامة الجسد طالما نشأ عنه مساس بإحدى القيم المعنوية التي تتألف منها الذمة المالية، وهو كل اذى يمس الكرامة او السمعة او المشاعر اي القيم المعنوية للإنسان⁶.

ثم انتقلت الباحثة لبيان صور الضرر المعنوي الذي يصيب الانسان في شرفه وكرامته كالقذف والتشهير والسب او كل ما يسيء لاعتبار الشخص ومكانته، و الضرر المتصل بالعاطفة والالام النفسية مثاله ما ينجم عن فقدان من الم او صدمة نفسية، وكذلك الضرر الجمالي الناتج عن عمليات التجميل التي تسبب تشوه للإنسان مما يؤثر على نفسيته وعلى مهنته أيضا، وكذلك الضرر المتصل بالخصوصية كإذاعة الاسرار الشخصية او انتهاك الحياة الخاصة، والضرر المعنوي المتصل بالأضرار المادية كإصابة عامل بعاهة جراء حادث مما سبب عجزه عن العمل فأنتابه الم نفسي وقلق.

وتناولت الباحثة أيضا في هذا المحور مدى قابلية الضرر المعنوي للتعويض وعرض اختلاف الآراء بين مؤيد ومعارض فذهب المعارض الى صعوبة التعويض عن الضرر المعنوي لصعوبة تحديد قيمة التعويض وتفاوتته لاختلاف الاحاسيس والمشاعر خاصة الالام النفسية حسب هذا الرأي لا تحمي الالام النفسية، وبينت الباحثة رايها بان التعويض عن الضرر المعنوي للمضرور كليا انما يخفف من حجم الاضرار.

اما المؤيد لمبدأ التعويض عن الضرر المعنوي باعتباره وسيلة لجبر الضرر وتخفيف الالام النفسية التي تلحق بالمضرور بعد حصوله على التعويض يستطيع مراجعة أطباء مختصين لتجاوز ازمته النفسية، وقد اقر المشرع الجزائري مبدأ التعويض عن الضرر المعنوي بصدور قانون تعديل قانون القانون المدني لسنة 2005 في المادة 182 مكرر التي اجازت للمضرور المطالبة بالتعويض متى ما ارتبط الضرر بسمعة وشرف المضرور.

كما تناولت الباحثة في المحور الثاني احكام التعويض عن الضرر بتحديد أساسه وشروطه وصوره والمعايير التي يعتمدها القاضي في تحديد مقدار التعويض:

فأساس الحق في التعويض عن الضرر المعنوي قائم على نظرية الترضية ونظرية العقوبة الخاصة وأشارت المادة 124 من القانون المدني الجزائري على الزام كل من يرتكب خطأً ينجم عنه ضرر للغير جبر الضرر وقد رجحت الباحثة نظرية الترضية التي يهدف التعويض فيها الى جبر الضرر وتخفيف من الالام النفسية التي اصاب المضرور ووجوب تعويضه الا ان الباحث لم يفصل بين الطبيعة القانونية للتعويض هل هي طبيعة بحتة ام جزائية وارى حسم الموقف باعتبار التعويض عن الضرر المعنوي ذا طبيعة وظيفية مزدوجة ردعية وتعويضية بذات الوقت لتحقيق التوازن.

كما عرضت الباحثة شروط التعويض عن الضرر المعنوي بان يكون الضرر محققا ومباشرا وشخصيا وان لا يكون سبق تعويضه حسب ما اقرته القواعد العامة⁷ , اما المعايير المحددة لتقدير التعويض عن الضرر المعنوي حددها المشرع الجزائري في المادة 131⁸ من القانون المدني باعتماد معيار الضرر المباشر والظروف الملازمة والضرر المتغير والنفقة المؤقتة وتفويت الفرصة ويتضح ان الباحثة لم تفصل كذلك في مسألة معايير تقدير التعويض هل هي معايير موضوعية ام نسبية وعلى ماذا يعتمد القاضي .

كما عرضت الباحثة في هذا المحور صور تقدير التعويض نقدا , عينا , إعادة الحال لما كان عليه ويتعذر الحكم بالتعويض العيني لخصوصية الضرر المعنوي , واختلاف الفقه في تحديد وقت تقدير التعويض المعنوي بين تحديده بوقت وقوع الضرر باعتبار الحكم كاشف لا منشأ للحق في التعويض , وبين تحديده بوقت صدور الحكم باعتبار ان الحق في التعويض غير واضح تحديد قيمته عند وقوع الضرر انما يحدد وقت صدور الحكم وهذا ما ذهب اليه المشرع الجزائري في المادة 131,182 . يتضح لنا عرض الباحثة التباين الفقهي لكنها لم تعرض حسم لوجهات النظر وايهما اقوى فلا بد من تقديم معيار مدعوم بالأدلة وكذلك استخدام عدد من الأمثلة الافتراضية القضائية توضح كيف يمكن للقاضي تطبيق المعايير كقضية تشهير عبر منصة اكس مثلا

ونستنتج بعد المراجعة ان يعتمد تحديد مقدار التعويض عن الضرر المعنوي على عدة معايير منها جسامه الأثر المترتب على الضرر وحدة الأذى الحاصل والاضرار المادية المصاحبة للضرر المعنوي ومقدرة الضامن المالية أي وضع دليل عملي للقاضي للعمل به

وإزاء ذلك وجدنا عرض الباحثة وصفا تحليليا دون اقتراح تشريع عملي وبممكننا في هذا الصدد اضافة مقترح تشريعي بوضع قواعد تقديرية قابلة للتطبيق امام القاضي فلا بد من وضع معيار موضوعي محدد لتوحيد أسس التقدير وضمان العدالة التعويضية وذلك يعني تدخلا تشريعيا وقضائيا .

وفي ختام البحث طرحت الباحثة جملة من النتائج والمقترحات استهدفت إيجاد بعض الحلول لما اثير في البحث من إشكالية .

البحث

تقدير:

ثانيا

يعد موضوع البحث احد المواضيع الجدية بالاهتمام للأهمية التي يحظى بها خاصة في العصر الرقمي مع ما يتميز به الضرر المعنوي من خصوصية , حيث يعد اسهاما علميا في اطار المسؤولية المدنية في الفقه الجزائري , وفقت الباحثة بحسن اختيار الموضوع واهميته النظرية والتطبيقية في ظل تعدد وتنوع صور الضرر المعنوي وتعدد الإشكالات المتصلة بالتعويض عن الضرر المعنوي مع تحليل النص القانوني وربطه بالأراء الفقهية , فأوضحت التوجه التشريعي الجزائري بهذا الخصوص , ويتسم البحث بوضوح الإشكالية وحسن توظيف المراجع القانونية والفقهية .

الا انه يلاحظ الحاجة الى التوسع اكثر في الجانب التطبيقي بذكر وتحليل الاجتهادات القضائية الجزائرية التي تعد مرجعا مهما في تحديد التعويض عن الضرر المعنوي مع التعمق قليلا بالمقارنة مع بعض التشريعات العربية وإبراز خصوصية التشريع الجزائري ضمن الاطار المقارن .

ثالثا: الخاتمة

في ختام هذه المراجعة نذكر بعض الملاحظات العلمية التي تكمل ما جادت به الباحثة الكريمة ومن اهمهما :

1- يستحسن إضافة الاحكام القضائية الحديثة والخاصة بالتعويض عن الاضرار المعنوية بصورها الحديثة و المرتكبة عبر المنصات الرقمية.

2- يستحسن تعزيز البعد المقارن القانوني للبحث بمقارنة التشريع الجزائري بالتشريعات العربية او الأجنبية الأخرى .

3- يستحسن توسيع نطاق الإشكالية المطروحة بتناول اثار الضرر المعنوي في مختلف المنصات الرقمية مثل منصات التواصل الاجتماعي .

ما قدمناه من ملاحظات لا ينال من القيمة الاجمالية للبحث ولا من الجهود المبذولة من الباحثة الكريمة وانما الغاية تقديم إضافة الى ما أوردته .

المصادر

- ¹ نصت المادة 182 من القانون المدني الجزائري ((كل من احدث ضررا وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه او عن ماله او عن نفس الغير او عن ماله ، كان غير مسؤول على الا يجاوز القدر الضروري وعند الاقتضاء يلتزم بتعويض يحده القاضي .))
- ² للتوسع في المعنى عند الفقه الإسلامي ابن حجر الهيتمي ، الفتح المبين لشرح الأربعين ، دار احياء الكتب العربية ، ص 237. و ابن القيم الجوزية ، زاد المعاد في هدى خير العباد ، ج 5، ط 14، مكتبة المنار الإسلامية ، الأردن ، ص 39. 39 >
- ³ نصت المادة 222 من القانون المدني المصري ((1- يشمل التعويض الضرر الادبي أيضا ولكن لا يجوز في هذه الحالة ان ينتقل الى الغير الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق او طالب الدائن به امام القضاء 2 - ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض الا الأزواج والاقارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب .))
- ⁴ نصت المادة 267 من القانون المدني الأردني ((تناول حق الضمان الضرر الادبي كذلك فكل تعدي على الغير في حرته او في عرضه او في شرفه او سمعته او في مركزه الاجتماعي او في اعتباره المالي يجعل المتعدي مسؤولا عن الضمان))
- ⁵ نصت المادة 205 من القانون المدني العراقي الفقرة الأولى ((تناول حق التعويض الضرر الادبي كذلك فكل تعدي على الغير في حرته او في عرضه او في شرفه او سمعته او في مركزه الاجتماعي او في اعتباره المالي يجعل المتعدي مسؤولا عن الضمان))
- ⁶ للتوسع ينظر: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء الأول، مصادر الالتزام ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2004، ص 714. عصمت عبد المجيد بكر ، مصادر الالتزام في القانون المدني دراسة مقارنة، المكتبة القانونية ،
- وخالد رشيد الجميلي ، احكام الضرر الادبي والمادي في الشريعة الإسلامية ، مطبعة هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف السني ، 2006، ص 7-9. و سليمان مرقس ، الوافي في شرح القانون المدني ، المجلد الأول ،، الطبعة الخامسة ، 1992، ص 133.
- ⁷ للتوسع ينظر: توفيق حسن فرج ، النظرية العامة للالتزام في مصادر الالتزام ، الدار الجامعية ، 1988، ص 383. عصمت عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص 299-300.
- ⁸ نصت المادة 131 من القانون المدني الجزائري ((يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي أصاب الدائن طبقا لاحكام المادة 182 من القانون المدني مع مراعاة الظروف الملابة))
- 182 ((اذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد او في القانون فالقاضي هو الذي يقدره ويشمل التعويض ما لحق بالدائن من خسارة وما فاته من كسب .))